

العرف العشائري ودوره في تعزيز السلم الأهلي في المجتمع العراقي/الانبار نموذجاً /دراسة انثروبولوجية ميدانية

Tribal custom and its role in promoting civil peace in Iraqi society/Anbar as a model/field anthropological study

أ.م.د. محمد علي فدعم
Mohammed Ali Fadam

Abstract

Objectives: This research aims to introduce the concept of custom, its conditions and rules, and to identify the role of custom in maintaining civil peace and social control.

Methodology: The researcher relied on the descriptive approach, which is one of the anthropological methods, and some tools such as interviews, participant observation, informants, and a questionnaire. The sample consisted of two categories, a special category for citizens interested in this topic, and its number reached 100 individuals. While the second category consisted of sheikhs and notables, and their number reached 20 individuals.

Results: We concluded the role of tribal custom in promoting civil peace in society, in addition to considering it a means of social control. The results were consistent with the objectives that were set.

Conclusion: The topic of our research revolves around the role of tribal custom in promoting civil peace and social control, and that Iraqi society in general and gray society in particular is dominated by social cohesion derived from inherited customs and traditions, and among these customs is the tribal custom that solves many problems by adhering to it despite what exists. Of the lapses between the groups of society as a means of control and achieving peace in light of the circumstances that the governorate experienced.

Keywords: custom, civil peace, clan

الأهداف: يهدف هذا البحث إلى التعريف بمفهوم العرف وشروطه وقواعده، والتعرف على دور العرف في الحفاظ على السلم الاهلي والضبط الاجتماعي.

المنهجية: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد الأساليب الأنثروبولوجية، وبعض الأدوات مثل المقابلة، والملاحظة بالمشاركة، والمخبرين، والاستبانة. أما العينة فقد تكونت من فئتين، فئة خاصة للمواطنين المهتمين بهذا الموضوع، وبلغ عددهم ١٠٠ فرد. بينما الفئة الثانية من المشايخ والأعيان وبلغ عددهم ٢٠ فرداً.

النتائج: توصلنا إلى دور العرف العشائري في تعزيز السلم الاهلي في المجتمع، بالإضافة إلى اعتباره وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي. وكانت النتائج متوافقة مع الأهداف التي تم تحديدها.

الخلاصة: يدور موضوع بحثنا حول دور العرف العشائري في تعزيز السلم الاهلي والضبط الاجتماعي، وان المجتمع العراقي عامة والمجتمع الرمادي خاصة يسوده التماسك الاجتماعي المستمد من العادات والتقاليد الموروثة، ومن هذه العادات العرف العشائري الذي يحل الكثير من المشاكل من خلال الالتزام به رغم ما هو موجود من الهفوات بين فئات المجتمع باعتباره وسيلة للضبط وتحقيق السلام في ظل ظروف مرت بها المحافظة.

الكلمات المفتاحية: العرف، السلم الاهلي، العشيرة

المقدمة:

الانسان كائن اجتماعي بطبعه ويسعى الى تنظيم شؤنه وعلاقاته بالآخرين من اجل ان يعيش بسلام وطمأنينة وهذا يأتي من خلال احترام القواعد التي تضمن له الاستقرار وعادة يقترن هذا الاحترام بوجود جزاءات غير رسمية تتواكب مع الجزاءات الرسمية تكون رادعة عندما يخالف القواعد المعتاد عليها وفي ظل هذه الظروف التي يعيشها العراق بصورة عامة ومحافظة الانبار- الرمادي بصورة خاصة اصبح القانون العرفي اكثر نشاطا في الضبط الاجتماعي وتعزيز السلم الاهلي، ونستطيع ان نقول اصبح اكثر الزاماً وقوة او اقترب من القانون الرسمي واصبح العرف الحل للكثير من المشاكل التي عصفت بالمجتمع من اجل المحافظة على النسيج الاجتماعي من التفكك والانحيار.

المبحث الاول/ الاجراءات النظرية للبحث

أولاً: موضوع البحث:

وتأتي أهمية هذا الموضوع من التأكيد على العادات السائدة في المجتمع الأنباري بشكل خاص والمجتمع العراقي بشكل عام، حيث يسود التلاحم والقيم الاجتماعية المستمدة من العادات والتقاليد، وتشكل العادات العشائرية الأساس الذي يعتمد عليه المواطنون في حل خلافاتهم التي يتعامل بها العرف القبلي، سواء كانوا لصالحهم أو لصالح خصومهم. وهنا يعتبر مجتمع الانبار جزءاً من هذا النسيج الاجتماعي العراقي ويهتم ويعتمد العادات العشائرية في حل الكثير من المشاكل والقضايا التي زعزعت السلم الاهلي بعد ان مر بأحداث خلفت الكثير من الحقد والكراهية، وكان لشيوخ العشائر دور

فعال في تحقيق الأمن والاستقرار من خلال مجموعة من القوانين العرفية. وتعد الأعراف القبلية إحدى الأساليب المستخدمة لحل الصراعات المجتمعية بعيداً عن سلطات الدولة الرسمية. وهذا يدفعنا إلى طرح بعض الأسئلة:

١. هل للعرف دور في الضبط الاجتماعي

٢. هل العرف يساهم في تحقيق السلم الاهلي

٣. هل يلتزم الجميع بالعرف العشائري

ثانياً: أهمية البحث:

ترجع أهمية هذه البحث إلى الوضع الذي يعيشه المجتمع العراقي، والذي يؤدي إلى تآكل السلم الأهلي، والاقتتال الداخلي الذي يحدث بين الأفراد والجماعات، وحتى على مستوى العشائر، مما يؤدي إلى خسائر مادية وخسائر في الأرواح، نتيجة الفوضى وعدم الامتثال للقانون عند البعض، لا يلجأ الكثير من الناس إلى المحاكم واللجوء إلى العادات العشائرية. مما يستلزم إيجاد حلول فعالة ليعم السلم الأهلي.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد مفهوم العرف وشروطه وقواعده، والتعرف على دور العرف في المحافظة على السلم الاهلي والضبط الاجتماعي ومدى التزام المجتمع العشائري بهذه الاعراف، والخروج بنتائج وتوصيات تساهم في المحافظة على السلم الاهلي.

رابعاً: المفاهيم المتعلقة بالبحث:

١. العرف: يشهد المجتمع العراقي، وخاصة المجتمع الأنباري، ظاهرة اجتماعية منتشرة، وهي تسوية المنازعات بين الأفراد، خارج نطاق القضاء، من قبل أشخاص ينتمون إلى عائلات ذو مكانات اجتماعية متفاوتة وشيوخ ووجهاء العشائر. ويشار إلى هذه الظاهرة بمصطلحات متعددة، مثل الفصل العشائري، وجلسات الصلح.

العرف لغة: العرف بالظلم الرمل المرتفع وهو مثل عسر وعسر والجمع عرف واعراف (ابن منظور لسان العرب، ٢٠٠٥، ص ٢٥٨٣).

العرف اصطلاحاً: يعرف بأنه مجموعة العادات والتقاليد والآليات التي تعمل بها العشائر من أجل الإصلاح بين الناس. وتعتبر هذه القوانين القبلية موروثاً من خلال المجالسة في اماكن الإصلاح، شفهيّاً وليس على الورق (صالح بن عبدالله بن حميد، ٢٠١٣، ص ٢٧).

٢. السلم الاهلي: السلم لغة: السلم في لغة العرب معناه الإعطاء، والتبرك، والتسليف ((ابن منظور لسان العرب، ٢٠٠٥، ص ٢٠٠).

السلم الأهلي اصطلاحاً: هو أحد الركائز الأساسية لبناء المجتمع وتنميته وتقديمه، كما يساهم في تعزيز

استقرار وتماسك المجتمع. وتعمل على حماية المجتمع من أشكال التفكك والتشرد والصراعات الداخلية التي قد تؤدي إلى الحرب الأهلية (طالب، حكم، ٢٠٢٠).

ويعرف السلم المدني بأنه المصالحة التي تركز على تعزيز ثقافة الحوار وتعزيز قبول الرأي الآخر ونشر مبدأ الشفافية في التعامل ونبذ العنف ولغة السلاح والكراهية والتحريض واستخدام أساليب محددة ومختلفة. تعزيز ومواءمة المصالح الوطنية في المجتمع، لتحقيق الأطر التنظيمية التي تكفل نشر ثقافة السلام (بغداد، عبد السلام، ٢٠١٢، ص ١٧، ١٧).

هناك من يرى أنه التعايش السلمي مع كافة طوائف الوطن الواحد، والدفاع والتضامن من أجل الحفاظ على النسيج المجتمعي، وعدم المساس بالسلم المدني، ورفض كافة أشكال الاقتتال، أو حتى مجرد الدعوة إليه. ، والوصول إلى عالم خال من الصراعات والمشاكل، حتى لو حدثت حل سلمياً (عبد الله، عماد محمد عماد، ٢٠١٨، ص ٨٣).

ويرى الباحث أن السلم الأهلي يعني التعايش في مجتمعات واحدة في بيئة آمنة بعيدة عن الصراعات، وإذا نشأ نزاع أو مشكلة يتم حلها بالحوار والسلام ونبذ العنف من أجل العيش في مجتمع آمن خالي من الصراعات.

٣. العشيرة: العشيرة لغة: تأتي كلمة عشيرة عشرة بكسر العين أي المجاورة والمساكنة (نخبة من اللغويين، ١٩٩٩، ص ٦٢٥).

العشيرة اصطلاحاً: وتعتبر وحدة اجتماعية تعتبر امتداداً للأسرة، وتتميز بنسب محدد يتوافق مع نظام سكني خاص. ولذلك تعتبر العشيرة وحدة مكانية يجتمع حولها أفراد العشيرة، مع وجود جد مشترك واحد هو الذي أسس العشيرة. وفي بعض الحالات، يكون الجد شخصية أسطورية. (محمد الخطيب، ٢٠٠٠، ص ١٦٤). ويعرف عالم الاجتماع الفرنسي (دوركايم) أن العشيرة مجتمع تتعدد فيه الجماعات، إلا أنها تحافظ على وحدتها وتجانسها، ولا تقبل أي انقسام إلى مجتمعات متعددة، رغم أنها تتكون من أسر صغيرة وهي ليست أقسام سياسية متميزة (محمد أحمد غنيم، ٢٠٠٩، ص ٤٧).

ولذلك تعتبر العشيرة مؤسسة اجتماعية وسياسية هدفها تحقيق الأمن والاستقرار ونشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع وزرع الألفة وزرع المودة والتكافل الاجتماعي ونبذ التطرف والعنف والصراع بينهم.

٤. الضبط الاجتماعي: الضبط لغة: يعني لزوم الشيء وضبط الشيء حفظه بالحزم ((ابن منظور لسان العرب، ٢٠٠٥، ص ٤١٧).

أما الضبط الاجتماعي اصطلاحاً هو كل مظهر من مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة على سلوك الأفراد المنتمين إليه، وما يتخذه المجتمع من الوسائل التي توكل تكيف سلوك الناس مع ما يتلائم ما اعتادت عليه الجماعة من سلوكيات وأعمال، التي تنظم سلوك الأفراد أو الجماعات وفقاً لمعايير قواعد السلوك (أمال عبد الحميد وآخرون، ٢٠٠٠، ص ٧).

اولاً: الدراسات السابقة:

١. دراسة عراقية

دراسة باسم عاجل عشيّش(العرف العشائري والجريمة في المجتمع العراقي, دراسة ميدانية في محافظة المثنى, ٢٠٢٣) وتأتي أهمية هذه الدراسة في بيان العرف العشائري كمحور أساسي في تحديد وتنظيم سلوك الأفراد وفق القانون والشرعية. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العرف العشائري وطبيعته ودوره وأهميته وأنواعه، بالإضافة إلى بيان العوامل التي تؤدي إلى لجوء المواطنين إلى العرف العشائري من أجل تحقيق الأمن والاستقرار. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتاريخي والمقارن والمسح الاجتماعي. وكان نوع العينة عينة عشوائية بسيطة، وبلغ حجم العينة ٣٠٠ فرداً. وتوصل إلى عدد من النتائج منها أن العرف هو أحد الوسائل القانونية الرسمية غير المكتوبة التي تساهم في ضبط سلوك الأفراد وتجنب العنف ونشر ثقافة التسامح من أجل تعزيز السلم الاهلي.

٢. دراسة عربية

دراسة حمد حمدان بن فهد القحطاني الموسومة(دور الاعراف والتقاليد في حل النزاعات القبلية دراسة اجتماعية ميدانية بمركز جاش بمنطقة عسير, ٢٠٠٨) تأتي أهمية هذه الدراسة بان الاعراف والعادات هي احد الركائز الاساسية للضبط الاجتماعي في المجتمعات والتي يتم على اساسها تسوية النزاعات والخلافات في المجتمع القبلي. تهدف هذه الدراسة الى وصف انواع النزاعات التي يستخدم فيها العرف, وكذلك التاكيد على العلاقة بين انواع النزاعات والاساليب العرفية المتبعة لحلها والتاكيد على طبيعة الادوار التي يقوم بها الوسطاء لحل النزاعات. منهج الدراسة استخد الباحث المنهج الميداني الانثروبولوجي واستعان الباحث بالادوات التسجيل الصوتي والصور الفوتوغرافية, اما حجم العينة فقد بلغ ٤٥ شخص من السكان المحليين بمركز جاش التابع لمنطقة عسير. وتوصل الى بعض النتائج منها, هناك العديد من النزاعات لازالت تحل عن طريق العراف مثل الاعتداءات الشخصية, اضافة الى ذلك ان نزاعات السب والشتم هي من النزاعات الصغير في مجتمع جاش حيث هذا النوع من النزاعات الى نزاعات كبيرة.

٣. دراسة اجنبية

دراسة فايز احمد- Faiz Ahmed الموسومة بعنوان(الشريعة والعرف والقانون التشريعي مقارنة مناهج الدولة بالاسلام والفقه والاستقلالية القبلية والقانونية في افغانستان وباكستان دراسة نظرية تحليلية ٢٠٠٧) تأتي أهمية هذه الدراسة الى اجراء الكثير من الحوارات البناءه بين منظمات التنمية الدولية والفاعلين الاجتماعيين المحليين في مجتمعات غير متجانسة مثل باكستان وافغانستان, تهدف هذه الدراسة الى دراسة مقارنة للقانون والانظمة القانونية في باكستان وافغانستان المعاصرة مع التركيز على كيفية تعامل هذه الدول مع العلاقات المعقدة بين الشريعة الاسلامية والقانون العرفي القبلي. منهج الدراسة اعتمد الباحث على المنهج النظري التحليلي واستخدم الباحث اداة

تحليل الموضوع. وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج منها، ان العرف الذي لا يتعارض مع مبادئ الشريعة صحيح وموثوق، وكذلك يشكل العرف والتشريع الديني مصدرا قانونيا ثانويا في كل من افغانستان وباكستان للحد من الجرائم.

ثانيا: النظريات المفسرة للبحث:

تُعرف النظرية بأنها صياغة مجموعة من العلاقات الظاهرية التي تم التحقق من صحتها جزئياً بين مجموعة من الظواهر، ولأن عملية التحقق هذه تتم من خلال البحث، فإن النظرية ليست خيالاً. ونعتمد على النظرية بشكل ضمني أو ظاهري لفهم الباحث (محمد الجواهري وآخرون، ١٩٨٠، ص ٦٠).

هناك العديد من الاتجاهات النظرية في الدراسات الأنثروبولوجية. هناك اتجاه وظيفي وهو أحد المكونات الأساسية للبحث في مجال الدراسات الاجتماعية، لذا سيستخدم الباحث الاتجاه الوظيفي كنظرية للبحث.

ويرى بارسونز أن الوظيفة الأساسية للقانون في المجتمع هي تقليل حدة الصراع، وتقليل فعالية عناصره، وتعزيز آليات التفاعل الاجتماعي. ومن ثم فإن هذه الوظيفة ذات طبيعة تكاملية. بمعنى آخر يوفر القانون مجموعة قواعد يلتزم بها أفراد المجتمع، وهذا الالتزام يساعد أنماط التفاعل على أداء وظيفتها دون انقطاع يؤدي إلى حالة من الصراع الكامن أو الظاهر في المجتمع (بارسونز، ١٩٦١، ص ٤٩). قد تم توظيف هذه النظرية في بحثنا هذا.

المبحث الثالث / العرف والسلم الاهلي شروطه وعناصره

اولا: اسباب وشروط وعناصر العرف:

سبب وجود العرف: ينشأ العرف لأن الناس مجبرون بحكم طبيعتهم وضرورات الحياة الاجتماعية على أن يخططوا لأنفسهم العادات والقواعد التي يتبعونها في علاقاتهم مع بعضهم البعض. كما تنظم سلوك الفرد الاجتماعي والأخلاقي، وتكون العقوبة اجتماعية ومعنوية، كالشجب والاستنكار والازدراء وما شابهها من العقوبات الاجتماعية. هذه هي العادة العشائرية (راغب احمد الخطيب، ٢٠١٠، ص ١٣٥).

شروط العرف: يجب أن يكون العرف موجوداً ومنفذاً، ويجب ألا يكون مخالفاً للعادات والتقاليد المرفوضة في العشيرة، ويجب ألا يكون مخالفاً للدليل الشرعي، ويجب أن يكون ملزماً، أي أنه يجب أن يتم تنفيذه من قبل المجتمع العشائري (محمد محمود الطنطاوي، ١٩٨٧، ص ٢٤٣).

عناصر العرف: أما عن عناصره فقد يعتمد العرف على عنصرين أساسيين: العنصر المادي، ويعني عادة اتباع قاعدة معينة في ممارسة أنشطة معينة. وتنشأ العادة باتباع سلوك معين في مواجهة قضايا معينة واستقرار هذا السلوك نتيجة تكراره في حالات مماثلة، بشرط أن يكون هناك عمومية وثبات وانتشار. أما العنصر المعنوي فهو توافر الإيمان والشعور لدى الأطراف وأصحاب المصلحة الذين ينظمهم القاعدة العرفية بالالتزام بهذه القاعدة وضرورة اتباعها وتطبيقها. وبسبب تكراره

أصبح قانونا ملزما(هنية مفتاح القماطي, ١٩٩١, ص ٢٤),

ثانيا: العرف ودوره في حفظ السلم الاهلي والضبط الاجتماعي:

وللعرف دور مهم في الحفاظ على السلم الأهلي، فهو يعتبر تقليداً اجتماعياً يحكم سلوك الأفراد في مجتمع معين. يساهم العرف في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتعزيز التفاهم بين الأفراد، وبالتالي يساهم في الحفاظ على السلم الأهلي والوحدة في المجتمع. ومن خلال ثقافة التعايش السلمي بين جميع أطراف المجتمع، كما تنشر ثقافة التسامح الذي يعتبر من مبادئ التعايش ونبذ العنف، والتأكيد على ثقافة الحوار، وتعزيز المنظومة الأخلاقية الحميدة. لأن السلم الأهلي ليس مقدراً له أن يكون مستداماً إذا لم يتم تعزيز المنظومة الأخلاقية والقيمية، فهو من ثوابت الواقع المعيش، وهذا ما تؤكد عليه القيم والأديان السماوية، وهذا هو ما دعا إليه ديننا الكريم رسولنا الأعظم عندما وصف الإسلام بأنه "بعثت لأتمم مكارم الأخلاق". "الدين نصيحة". "إن خياركم أحسنكم أخلاقاً". ومن خلال هذه المنظومة من القيم والأخلاق، المعززة بالعادات القبلية، يتم الحفاظ على السلم الأهلي ويزداد التلاحم الوطني و تماسك النسيج المجتمعي(حسن الهاشمي, ٢٠٢٠).

اما دور العرف العشائري بالضبط الاجتماعي, تساهم العشيرة من خلال قوانينها العرفية في عملية الرقابة الاجتماعية على أفرادها وحثهم بالعادات والتقاليد والأعراف القبلية الموجودة داخل المجتمع العشائري وكذلك من خلال إجبارهم على الالتزام بها وعدم الخروج عنها. وعلى أفرادها أن يلتزموا بالتحاليم القيمة التي أرساها الدين الإسلامي، وهي إكرام الضيف، ونصرة المظلوم، والشجاعة، وحق الجار، وكف الأذى، وغيرها من القيم الانسانية السامية واي اخرق لهذه القيم يعتبر خرقا للأعراف العشائرية وهذا يؤدي الى زعزعة الضبط الاجتماعي وتهديد السلم الاهلي (محمد عابد الجابر, ١٩٩٤, ص ٢١١). ومن خلال هذه الاعراف القبلية التي اعتادتها المجتمعات, حيث ساهمت في الضبط الاجتماعي, مما ولد تلاحم اجتماعي بين أفراد المجتمع، وانعكس ذلك على السلم الأهلي والتعايش السلمي بين شرائح المجتمع.

المبحث الرابع/ الاجراءات المهنية للبحث

اولا: مجتمع البحث:

مجتمع البحث هم الافراد الذين يقطنون محافظة الانبار مدينة الرمادي, وقد تم طرح بعض الاسئلة على البعض من سكان هذه المدينة لمعرفةهم بالاعراف والتقاليد العشائرية

ثانيا: منهجية البحث:

ويتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد المناهج الأنثروبولوجية التي تستخدم لتحليل وتفسير الظواهر والموضوعات من حيث أبعادها وتأثيرها على الواقع الذي نعيشه. وقد استفاد من هذا المنهج في التحليل الأنثروبولوجي للمعلومات والبيانات المجمعة من مجتمع البحث.

ثالثا: الادوات المستخدمة:

استخدم في هذا البحث بعض الادوات التي لها صلة بالمنهج الانثروبولوجي مثل الملاحظة بالمشاركة المخبرون استمارة الاستبيان والمقابلة التي جرت مع بعض شيوخ ووجهاء العشائر وافرادها من اجل معرفة دور الاعراف العشائرية في السلم الاهلي والضبط الاجتماعي.

رابعاً: مجالات البحث:

١. المجال المكاني: مدينة الرمادي مركز محافظة الانبار.

٢. المجال البشري: المواطنون الذين تم اختيارهم لغرض جمع البيانات المراد توضيحها في اسئلة البحث.

٣. المجال الزمني: ٢٠٢٤/٥/٢٠ – ٢٠٢٤/٧/٢٣

خامساً: تفريغ وتحليل البيانات:

تم جمع البيانات من فئتين، الفئة الأولى المواطنين المهتمين بهذا الموضوع، وتم اختيار ١٠٠ فرد. أما الفئة الثانية والتي تتكون من شيوخ ووجهاء العشائر فقد تم اختيار ٢٠ فرداً.

الفئة الاولى عامة المواطنين :

١. الجنس

جدول (١) يوضح جنس المبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٨٩	٪٨٩
اناث	١١	٪١١
مجموع	١٠٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول أن نسبة الذكور كانت ٪٨٩، ونسبة الاناث ٪١١ من مجموع العينة البالغة ١٠٠ فرد. نستنتج من ذلك بان للرجال الاهتمام بالقضايا التي تخص العشائر واعرافها وتقاليدها. اما سبب قلة نسبة النساء في عينة البحث يعود الى طبيعة وقيم وعادات المجتمعات العشائرية.

٢. العمر

جدول (٢) يوضح اعمار المبحوثين

العمر	العدد	النسبة المئوية
٣٠-٢٥	٧	٪٧
٣٥-٣٠	١١	٪١١
٤٥-٤٠	٢٢	٪٢٢
45-50	23	23%

١٩	١٩	٥٥-٥٠
١٨	١٨	٥٥- فما فوق
١٠٠	١٠٠	المجموع

ان متغير العمر يشير الى الفترة الزمنية التي عاشها الفرد وما اكتسبه من معرفة وخبرات تجعله يتعامل مع القضايا العشائرية بشكل ايجابي ولهذا كانت النسب متفاوتة حسب تفاوت الاعمار. حيث كانت نسبهم ١٩٪، ٢٢٪، ٢٣٪، نستنتج من ذلك ان للعمر والخبرات التي يحملها الشخص في توضيح مدلولات العرف وتطبيقه.

٣. التحصيل الدراسي

جدول (٣) يوضح المستوى الدراسي للمبحوثين

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب	١١	١١٪
ابتدائية	١٤	١٤٪
متوسطة	١٥	١٥٪
اعدادية	١٧	١٧٪
بكالوريوس	٣١	٣١٪
دراسات عليا	١٢	١٢٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

نقصد بالتحصيل الدراسة الشهادة العلمية التي يحملها المبحوث، حيث كلما كان ذو ثقافة عالية ينعكس على تفهم وتقبل القوانين سواء كانت رسمية وخاصة التي تسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي، حيث تبين من الجدول بنسبة ١١٪ يقرأ ويكتب و ١٤٪ ابتدائي و ١٥٪ متوسط و ١٧٪ اعدادية و ٣١٪ بكالوريوس في حين بلغت الدراسات العليا ١٢٪، يتبين لنا بان للتحصيل الدراسي دور مهم في فهم الاعراف والقوانين المجتمعية التي تسهم في تحقيق السلم الاهلي وخاصة ماجرى على المحافظة من تغيرات اجتماعية وامنية وسياسية.

٤. مكان السكن، ريفي أو حضري

جدول (٤) في رأيك من يتمسك بالعادات و(الأعراف) العشائرية المجتمع الريفي أم الحضري؟

مكان السكن	العدد	النسبة المئوية
ريف	٦٦	٦٦٪
حضر	١١	١١٪
كلاهما	٢٣	٢٣٪

المجموع	١٠٠	%١٠٠
---------	-----	------

توضح من الجدول بان اجابات المبحوثين كانت تصب بمصلحة المجتمع الريفي بتمسكه والتزامه بالعادات والاعراف العشائرية حيث اجاب ٦٦ شخصا ونسبة ٦٦٪ من عينة البحث من اصل ١٠٠ مبحوث. و ١١ مبحوث اجاب المجتمع الحضري ونسبة ١١٪، في حين اجاب ٢٣ مبحوث ونسبة ٢٣٪ وادلى برأيه بان كلا المجتمعين متمسكين بالعادات والاعراف العشائرية.

٥. رأي المبحوثين بالعرف كقيمة اجتماعية

جدول (٥) يوضح رأي المبحوثين

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٧٠	%٧٠
لا	٣٠	%٣٠
المجموع	١٠٠	%١٠٠

فيما يخص العرف كقيمة اجتماعية كانت الاجابة ٧٠ ونسبة ٧٠٪ من مجموع العينة، في كان الاجابات بلا ٣٠ من مجموع العينة البالغة ١٠٠ فرد ونسبة ٣٠٪، وهذا يعود الى الاراء الشخصية التي يحملها الفرد اتجاه العرف العشائري وشكوكه حول مدى جديته اتجاه حل المشاكل التي عصفت في المجتمع وماتعرض له من هزات اجتماعية اثرت على بناءه الاجتماعي.

٦. رأي المبحوثين بمن اجاب بلا بان العرف ليس له قيمة اجتماعية

جدول (٦) يوضح بمن اجاب بلا

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
ضعف تطبيق العرف العشائري	٧	%٢٣,٥
التغيرات المجتمعية	٢٣	%٧٦,٥
المجموع	*٣٠	%١٠٠

يتضح من هذا الجدول بان ضعف تطبيق العرف العشائري كانت الاجابة ٧ ونسبة ٢٣,٥٪، والتغيرات المجتمعية كانت ٢٣ ونسبة ٧٦,٥٪ من مجموع ٣٠ فرد الذين اجابوا بلا، يتضح لنا بان العرف العشائري اصابه الضعف والوهن من حيث التطبيق في حين كانت التغيرات المجتمعية التي مرت بها محافظة الانبار ذو تاثير على عدم اهتمامهم بالعرف والقضايا العشائرية.

(٣٠* من اجاب بلا بجدول رقم ٥)

٧. هل يوجد تعارض بين القانون الوضعي والقانون العشائري

جدول (٧) يوضح التعارض بين القانونين

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	١٧	%١٧
لا	٨٣	%٨٣
المجموع	١٠٠	%١٠٠

من اجاب بنعم هناك تعارض بلغت ١٧ مبحوث وبنسبة ١٧٪ في حين من اجاب لا يوجد تعارض بلغت ٨٣ مبحوث وبنسبة ٨٣٪ من مجموع العينة البالغة ١٠٠، نستنتج من ذلك بان هناك اراء مختلفة بين من يقول يوجد تعارض وبين من يقول لا يوجد تعارض وهذا يتوضح من خلال دور القانون الوضعي والقانون العشائري في تحقيق الاستقرار والضبط الاجتماعي.

الفئة الثانية شيوخ ووجهاء العشائر:

٨. هل للعرف دور في تحقيق الضبط الاجتماعي

جدول (١) يوضح دور العرف في تحقيق الضبط الاجتماعي

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٦	%٨٠
لا	٤	%٢٠
المجموع	٢٠	%١٠٠

من خلال الاجابة التي ادلى بها شيوخ العشائر والبالغ عددهم ٢٠، حيث اجاب ١٦ مبحوث وبنسبة ٨٠٪ بان للعرف دور في تحقيق الضبط الاجتماعي في حين اجاب ٤ مبحوثين وبنسبة ٢٠٪ بان للعرف لم يحقق الضبط الاجتماعي وهذا يعود حسب اراء الشيوخ الذين اجابوا بلا بان المجتمع اصابه الكثير من التغيرات القيمية والاخلاقية مما اثر سلبا على تطبيق او قبول البعض بالاعراف والقوانين الاجتماعية التي تضبط سلوكياتهم.

٩. هل العرف يسهم في تحقيق السلم الاهلي والتماسك الاجتماعي

جدول (٢) يوضح دور العرف في تحقيق السلم الاهلي

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٤	%٧٠
لا	٦	%٣٠

المجموع	٢٠	١٠٠
---------	----	-----

تبين من الجدول بان الذين اجابوا بنعم هم ١٤ مبحوث وبنسبة ٧٠٪، ومن اجاب بلا ٦ مبحوث وبنسبة ٣٠٪ من العينة البالغة ٢٠ شيخ. نستنتج من النسبة الاكثر في الجدول بان للعرف دور مهم في تحقيق السلم المجتمعي والتماسك الاجتماعي.

١٠. هل التغيرات المجتمعية التي طرأت على المجتمع العراقي، والأنبار جزء من هذا المجتمع، أضعفت الالتزام بالعرف العشائري؟

جدول (٣) يوضح التغيرات المجتمعية والالتزام بالعرف العشائري

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨	٤٠٪
لا	١٢	٦٠٪
المجموع	٢٠	١٠٠٪

تبين من الجدول بان من اجاب بنعم هم ٨ مبحوثين وبنسبة ٤٠٪، في حين من اجاب بلا هم ١٢ مبحوث وبنسبة ٦٠٪، نستنتج من ذلك رغم التغيرات التي حصلت على المجتمع العراقي بصورة عامة والمجتمع الانباري بصورة خاصة إلا أن الاجابات توضح اراء الشيوخ بالنسبة الاكبر بان التغيرات لاجتماعية لا تؤثر على الالتزام بالاعراف العشائرية.

المبحث الخامس: مناقشة الدراسات السابقة، النتائج، التوصيات والمصادر

اولاً: مناقشة الدراسات السابقة:

بعد ان اكملنا بحثنا الموسوم العرف العشائري ودوره في تعزيز السلم الاهلي وتوظيف عدد من الدراسات التي تخص هذا البحث.

من حيث الموضوع- كانت كافة الدراسات السابقة والحالية مهتمة بموضوع العرف وتأثيراته.

الادوات- في الدراسات السابقة والحالية اعتمد على بعض الادوات الاستبان والمقابلة والملاحظة بالمشاركة، وبحثنا الحالي استعان بالمخبرين اضافة للادوات الاخرى التي تم ذكرها.

الاهداف- جاءت الدراسات السابقة وبحثنا يؤكد على معرفة دور العرف في تعزيز الامن والاستقرار ولهذا كان بحثنا متطابق مع الدراسات السابقة.

المنهجية- اختلفت الدراسات السابقة من حيث المنهج عن بحثنا قسم اعتمد على المنهج التاريخي والمقارن والمسح الاجتماعي واخرى كانت نظرية تحليلية في حين بحثنا اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الانثروبولوجي في تحقيق الاهداف التي اراد الوصول اليها، ومن خلال ذلك تقارب بحثنا مع الدراسات السابقة من حيث الموضوع والاهداف والمنهج والادوات واختلف قليلا في بعض القضايا، وتوصل كلا الدراسات الى مجموعة من النتائج التي تخص السلم الاهلي والاستقرار

١. تبين ان نسبة الذكور ٨٩٪ مقارنة بالاناث التي بلغت ١١٪ وهذا يعود الى طبيعة المجتمع الانباري رغم التغيرات المجتمعية الحاصلة.
٢. اتضح بان الاعمار متفاوتة بين ٧٪، ٢٣٪، ١٨٪، وهذا يعود الى الفئات العمري التي تم تحديدها في ورقة الاستبيان.
٣. توضح بان اعلى نسبة في المستوى التعليمي ٣١٪ من حملة شهادة البكالوريوس، وهذا يدل على اهتمام المجتمع بالتحصيل الدراسي.
٤. تبين بان ٦٦٪ من اجابة المبحوثين له رأي ايجابي نحو التزام المجتمع الريفي بمفهوم العرف ١١٪ له رأي اخر يصب بمصلحة المجتمع الحضري، في حين ٢٣٪ من البحوث كانت اجابتهم بان كلا المجتمعين الريفي والحضري يلتزم بالعادات والاعراف العشائرية.
٥. تبين بان ٧٠٪ اجاب بنعم بان العرف العشائري له قيمة اجتماعية في حين ٣٠٪ من اصل ١٠٠ مبحث من عينة البحث كانت اجابتهم لا توجد قيمة اجتماعية للعرف العشائري، وهذا يعود الى اراءهم الشخصية ومدى تقبلهم وانسجامهم مع العرف العشائري.
٦. اتضح من اجابة المبحوثين بلا حول العرف كقيمة اجتماعية، حيث كانت الاجابة ٧٪ من مجموع ٣٠ فرد اجاب لا توجد قيمة اجتماعية، لضعف تطبيق الاعراف العشائرية. في حين اجاب ٢٣٪ من ٣٠ فرد كان معللا بان التغيرات التي حصلت بالمجتمع لها تأثير سلبي حول تطبيق العرف العشائري في المجتمع الانبار.
٧. توضح بان ١٧٪ من مجموع عينة البحث البالغة ١٠٠ مبحث على ان هناك تعارض بين القانون الوضعي والقانون العشائري في حين اجاب ٨٣٪ بانه لا يوجد تعارض بين القانون الوضعي والعرفي، ولكل منهما دور في تحقيق الاستقرار المجتمعي.
٨. تبين بان للعرف العشائري دور في تحقيق الضبط الاجتماعي حيث اجاب ١٦ مبحث من مجموع العينة البالغة ٢٠ وبنسبة ٨٠٪. في حين اجاب ٤ مبحثين من مجموع العينة البالغة ٢٠ وبنسبة ٢٠٪ بان العرف العشائري فقد شرعيته بحكم التغيرات الحاصلة في المجتمع.
٩. اتضح بان العرف اسهم في تحقيق السلم الاهلي والاستقرار وحل النزاعات بشكل سلمي حيث اجاب مبحث ١٤ من مجموع ٢٠ من عينة البحث وبنسبة ٧٠٪. في حين اجاب ٦ مبحثين من مجموع عينة البحث البالغة ٢٠ وبنسبة ٣٠٪ بان العرف لن يحقق اهدافهم المرجوة في السلم والاستقرار.

١٠. توضح بان من اجاب بنعم هم ٨ مبحوثين من عينة البحث البالغة ٢٠ ونسبة ٤٠٪، على ان التغيرات الاجتماعية الحاصلة اضعفت الالتزام بالعرف العشائري. في حين بلغت اجابة ١٢ مبحوث من عينة البحث البالغة ٢٠ ونسبة ٦٠٪، بان رغم التغيرات الحاصلة إلا انه له دور في تحقيق الاستقرار والسلم الاهلي ولايزال فاعل بالمجتمع العشائري.

ثالثا: التوصيات:

١. ندعو وزارة الداخلية وإدارة شؤون العشائر والجهات المساندة لها إلى الاهتمام بالعوادات العشائرية لأنها جزء لا يتجزأ من قانون الحكومة، وأحياناً تكون أكثر رادعاً.
 ٢. يجب على وزارة الثقافة والإعلام الاهتمام بهذا الجانب وتوعية الناس عبر وسائل إعلامها لتحقيق السلام لجميع أفراد المجتمع.
- رابعا: الاستنتاجات:

١. للعرف دور مهم في المجتمع العشائر وخاصة في مجتمع محافظة الانبار رغم ما مرت به من محن واضطرابات.
٢. هنالك توجه بالمجتمع الانباري الى تحقيق السلم الاهلي وتحقيق الضبط الاجتماعي ونبذ العنف بكل اشكاله من اجل الاستقرار والتطلع الى تنمية المجتمع.

خامسا: المصادر:

١. د. محمد الخطيب: الاثنولوجيا ((دراسة عن المجتمعات البدائية))، ط ١، دار علاء الدين - دمشق، ٢٠٠٠، ص ١٦٤.
٢. د. محمد احمد غنيم: الضبط الاجتماعي والقانون العرفي (دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية))، ط ١، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة(مصر)، ٢٠٠٩، ص ٤٧.
٣. د. غني ناصر حسين القريشي: الضبط الاجتماعي، ط ١، دار صفاء، عمان، ٢٠١١، ص ١٣٠.
٤. صالح بن عبدالله بن حميد، الجامع في فقه النوازل، ط ٤، ج ١، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣، ص ٢٧.
٥. طالب، حكم، السلم الأهلي مرتكز أساسي يجب الحفاظ عليه، تاريخ النشر: ١٣ يونيو ٢٠٢٠، وكالة قدس نت، فلسطين، من خلال. <https://qudsnet.com/post/489190>

٦. أ. د. بغدادي، عبد السلام، السلام الوطني المدني(دراسة في المفاهيم والمقدمات)، بحث مقدم إلى الندوة العلمية «سبل تعزيز التعايش والثقافة . الوطنية في العراق»، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد وزارة الثقافة، يومي ٢٦ و ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، ص ١٥، ١٦.
٧. د. عبد الله، عماد محمد عماد، دور العلماء في تعزيز السلم الأهلي بين إراءات الدولة وحقوق الناس، ط ١، منتدى العلم والعلماء، الرياض، ٢٠١٨، ص ٨٣.
٨. ابن منظور لسان العرب ط ١، ج ٣، مؤسسة الاعلى لمطبوعات لبنان، ٢٠٠.
٩. امال عبد الحميد واخرون الانحراف والضبط الاجتماعي دار المعرفة الجامعية الاسكندرية مصر ٢٠٠٠م.
١٠. محمد الجواهري واخرون،مناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، جدة، دار الشروق، ١٩٨٠.
١١. ت. بارسونز، مخطط تفصيلي للنظام الاجتماعي، بارسونز/ واخرون نظريات المجتمع، المجلد الأول، نيويورك: الصحافة الحرة ١٩٦١، الصفحة ٤٩.
١٢. راغب احمد الخطيب،دراسة في علم الاجتماع ط ١، دار الاعصار العلمي، عمان، ٢٠١٠.
١٣. محمد محمود الطنطاوي، المدخل الى الفقه الاسلامي، دار التوفيق النموذجية، القاهرة ١٩٨٧.
١٤. هنية مفتاح القماطي، الاخلاق والعرف منشورات جامعة قاريونس بن غازي، ليبيا، ١٩٩١.
١٥. الهاشمي، حسن ، منظومة القيم والاخلاق المجتمعية ضرورة ملحة ، اقلام، ٢٠٢٠/٢/١٨

<https://almerja.com/aklam/index.php?id=28120>

١٦. باسم عاجل عيش(العرف العشائري والجريمة في المجتمع العراقي، دراسة ميدانية في محافظة المثنى،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب قسم الاجتماع جامعة القادسية، ٢٠٢٣).
١٧. حمد حمدان بن فهد القحطاني الموسومة(دور الاعراف والتقاليد في حل النزاعات القبلية دراسة اجتماعية ميدانية بمركز جاش بمنطقة عسير، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، قسم العلوم الاجتماعية ٢٠٠٨).
١٨. فايز أحمد (٢٠٠٧): الشريعة والعرف والقانون الوضعي: مقارنة مقاربات الدولة

تجاه الفقه الإسلامي والاستقلال القبلي والتطوير القانوني في أفغانستان وباكستان،
المجلد ٧، العدد ١، المادة ٥، جامعة كاليفورنيا، كلية هاستينغز القانون.

١٩. محمد عابد الجابر، فكر ابن خلدون العصبية والدولة مركز دراسات الوحدة العربية،
بيروت، ١٩٩٤.

٢٠. نخبة من اللغويين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (مادة العين) الهيئة العام
للمطابع الاميرية، مصر عام ١٩٩٩.

References

1. D. Muhammad Al-Khatib: Ethnology ((A Study of Primitive Societies)), 1st edition, Dar Aladdin - Damascus, 2000, p. 164.

2. D. Muhammad Ahmed Ghoneim: Social control and customary law (a study in social anthropology), 1st edition, Dar Ain for Human and Social Studies and Research, Giza (Egypt), 2009, p. 47.

3. D. Ghani Nasser Hussein Al-Quraishi: Social Control, 1st edition, Dar Safaa, Amman, 2011, p. 130.

4. Saleh bin Abdullah bin Humaid, Al-Jami' fi Fiqh al-Nawazil, 4th edition, vol. 1, Obeikan Library, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 2013, p. 27.

5. Talib, Hakam, Civil peace is a basic foundation that must be preserved, publication date: June 13, 2020, Quds Net Agency, Palestine, via.

<https://qudsnet.com/post/489190/>

6 a. Dr.. Baghdadi, Abdul Salam, Civil National Peace (a study of concepts and introductions), research submitted to the scientific symposium "Methods for promoting coexistence and national culture in Iraq", College of Political Science, University of Baghdad, Ministry of Culture, on December 26 and 27, 2012, pp. 15, 16.

7. D. Abdullah, Imad Muhammad Imad, The Role of Scholars in Promoting Civil Peace between State Actions and People's Rights, 1st edition, Science and Scholars Forum, Riyadh, 2018, p. 83.

8. Ibn Manzur Lisan al-Arab, 1st edition, vol. 3, Al-A'la Foundation for Lebanon Publications, 200

9. Amal Abdel Hamid and others, Deviation and Social Control, University Knowl-

edge House, Alexandria, Egypt, 2000 AD.

10. Muhammad Al-Jawahiri and others, Social Research Methods, second edition, Jeddah, Dar Al-Shorouk, 1980.

11. Parsons, T., An Outline of the "Social System Int, Parsons/et al Theories of Society, Vol, 1, New york: The free press 1961, p,49.

12. Ragheb Ahmed Al-Khatib, A Study in Sociology, 1st edition, Dar Al-Assar Al-Ilmi, Amman, 2010.

13. Muhammad Mahmoud al-Tantawi, Introduction to Islamic Jurisprudence, Dar al-Tawfiq Model House, Cairo 1987.

14. Haniyeh Muftah Al-Qamati, Ethics and Customs, publications of Garyounis Ben Ghazi University, Libya, 1991.

15. Al-Hashemi, Hassan, The system of societal values and morals is an urgent necessity, Aqlam, 02/18/2020.

<https://almerja.com/aklam/index.php?id=28120>

16. Basem Ajel Ashish (Clan customs and crime in Iraqi society, a field study in Muthanna Governorate, unpublished master's thesis, Faculty of Arts, Sociology Department, Al-Qadisah University, 2023).

17. Hamad Hamdan bin Fahd Al-Qahtani tagged (The role of customs and traditions in resolving tribal conflicts, a social field study at the Jash Center in the Asir region, a published master's thesis submitted to the College of Graduate Studies, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Department of Social Sciences 2008).

18. Faiz Ahmed (2007): Shari'a, Custom, and Statutory Law: Comparing State Approaches to Islamic Jurisprudence, Tribal Autonomy, and Legal Development in Afghanistan and Pakistan, Volume 7, Issue 1, Article 5, University of California, Hastings College of the Law.

19. Muhammad Abed Al-Jaber, Ibn Khaldun's Thought of Necromancy and the State, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1994.

20. Elite Linguists, Intermediate Dictionary, Arabic Language Academy (Madat al-Ayn), General Authority for Princely Printing Press, Egypt, 1999.